

هل تريد أميركيا وحيدة أوروبا أم تفككها ؟

الكاتب: سلامة غسان

المترجم: ناصر نسرين

حين تريد أميركا إعادة صنع العالم"، تحت هذا العنوان صدر الأسبوع الماضي في باريس عن "دار فايار" الكتاب الجديد للدكتور غسان سلامة، وهو أشبه برحلة موسوعية في الفكر السياسي الأمريكي منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى اختراع العدو الجديد المتمثل تارة بالثلاثية الجهادية وطوراً بديكتاتورية صدام حسين.

بعد حلقة أولى عن تيار "المحافظين الجدد" وثانية عن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، حلقة ثالثة عن علاقة أميركا بأوروبا ضمن فصل في الكتاب يطرح السؤال الكبير "نهاية الغرب؟"

طوال أكثر من نصف قرن، أظهرت أميركا (حتى لو كان عدد الأميركيين الذين يفكرون في موضوع القارة القديمة محدوداً) تأييداً لولادة أوروبا موحدة وقوية. شك الأوروبيون أحياناً بهذا التأييد، ولكن الأرجح أنهم كانوا مخطئين. ففي الحرب الباردة، لم تعلن أميركا تأييدها للمشروع الأوروبي وحسب بل أظهرت أحياناً نفاذ صبر أمام بطء تحقيقه. بين غاديس أو إيكبري بإسهاب أن إرادة الإكراه التي تضمنتها الانتشار الأمريكي في أوروبا بعد عام 1945 أقل بكثير من الاعتقاد السائد. كانت إلى حد كبير "امبراطورية بناء على دعوة" والتي بدلاً من السعي إلى إنشاء منطقة نفوذ مبتدلة، أملت في تحفيز بروز "قوة" ثالثة بين موسكو وواشنطن. وبدا جورج كينان في شكل خاص متحمساً لفكرة أوروبا موحدة ومستقلة أكثر من الأوروبيين أنفسهم. وفليكس روهاتين (1997)، سفير كلينتون في باريس، محق في قوله "منذ البداية، كانت الولايات المتحدة نصيرة عن اقتناع للاندماج الاقتصادي والسياسي لأوروبا، ولا تزال كذلك الآن وبالقوة نفسها."

بالتأكيد، ما زلنا نسمع الآن ثناء حقيقياً على المشروع الأوروبي مثل كلام مايكل ماندلبوم (2001) الذي يعتبر أن هذا المشروع يعطي "فكرة مسبقة عن الطريقة التي سينتظم بها العالم في القرن الحادي والعشرين". لكن هذه المواقف تصبح أكثر انعزاً، فالمشروع الأوروبي فقد سحره في عيون الرأي العام الأمريكي العاجز عن فهم معناه العام - في الواقع، تلتقي أميركا في هذا الأمر مع عدد كبير من البلدان حول العالم، لكنه يتفاهم بسهولة عندها بسبب العداوة التي تسود بين ضفتي الأطلسي. يُرجع المؤرخ الكبير إيمانويل والرستين (2004) هذا الانقلاب في الاتجاهات إلى الستينات عقب بروز المجموعة الاقتصادية الأوروبية كمنافسة اقتصادية، وخروج ديغول من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وكان هذان الأمران بمثابة تمهيد لمشروع بناء أوروبا-القوة. وعندما سقط جدار برلين وبرزت اقتراحات توسيع الاتحاد نحو الشرق، اعتبر مايكل ليند (1991) أنه "من الغريب أن تحمّل شعوب الشرق التي تحررت للتو من امبراطورية متعدّدة القومية ذات خطاب شمولي، على التخلي حلاً عن هويتها الخاصة لمصلحة شمولية جديدة". فلتحصل القومية في هذه البلدان على فرصة النضج أولاً ثم لكلّ حادث حديث!

تشكيك وحسابات نووية

بدأ هذا الانقلاب مع موجة التشكيك الكبرى التي تبعث سقوط جدار برلين واعتماد اتّفاقات ماستريخت. حسب قراءة كلاسيكية لـ "سياسة القوة" التي تبين لاحقاً أنها غير صحيحة إلى حد كبير، كانت المسألة الألمانية العنصر الأساسي وراء هذا الانقلاب. وقد حدّد كونور كروز أوبريان (1992-1993) اللهجة بتوقعاته المتشائمة جداً: ستموت الفيدرالية الأوروبية مينة طبيعية، وستكون وطأة التوحيد الألماني ثقيلة جداً إلى درجة أن النزعة الأطلسية ستعود بقوة إلى فرنسا نفسها. ستشكّل باريس ولندن رابطاً غربياً حول القيادة الأمريكية ليس لمواجهة الاتحاد السوفياتي بل ألمانيا الموحدة التي ستغريها من جديد عادات الماضي السيئة. سيصبح الغرب موجوداً إذن لكن مبتوراً. في الواقع، وحسب أوبريان، سيتوقّف عند نهر الرين. وفي تلك الحقبة أيضاً توقع مرزهايمر (1990)، في لهجة من التشجيع، انضماماً سريعاً لألمانيا إلى النادي النووي وتحول القارة القديمة دائرة نفوذ جرمانية مما يضع حداً للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على حد سواء: "يجب أن تشجع الولايات المتحدة عملية انتشار نووي محدود. من شأن أوروبا في شكل خاص أن تصبح أكثر استقراراً إذا امتلكت ألمانيا قوة ردع عسكرية خاصة بها" لأن أوروبا كانت تتجه من جديد نحو تعدد القطب بعد نهاية الحرب الباردة، وبما أنّ امتلاك السلاح النووي يجعل غزوها أصعب بكثير، كان من شأنه أن يشكل بالنسبة إليها سلاحاً دفاعياً مدهشاً (ضد روسيا في شكل خاص). وقد شاطره كثير رآيه هذا لا سيما الجنرال أودوم وجان كيركباتريك اللذين قالوا أيضاً إنهما يتوقعان بروز هيمنة ألمانية على أوروبا، ونصحا أميركا بعدم التدخل لكبح هذه العملية أو تسريعها. لكن آخرين خالفوه الرأي (مثل جوفي، 1990) فنقضوا توصياته، بدون التشكيك في تكهناته، ودعوا واشنطن إلى البقاء في أوروبا ومتابعة مهمتها "الصانعة للسلام."

بعد عشرة أعوام، بقي مرزهايمر (أيلول - تشرين الأول 2001) على موقفه معلناً: سرعان ما ستتوتر العلاقات بين الدول الأوروبية، ستتسع الهوة الأوروبية - الأمريكية، وسيطّبع مستقبل أوروبا بانضمام ألمانيا المحتوم إلى موقع مهيم. وستتسارع هذه التطورات نتيجة الانسحاب المتوقع للقوات الأمريكية، لا سيما أنّ أوروبا تتقدّم "الفهري نحو المستقبل" ("back to the future") عنوان دراسته الصادرة عام (1990)، وأنه "بدون صانع السلام الأمريكي، لا تستطيع

أوروبا أن تضمن العيش بسلام". ويكرّر المنطق نفسه بالحديث عن أوكرانيا التي يدافع عن قوتها النووية في مواجهة روسيا. في خلفية هذا التطبيق العنيف ل"سياسة القوة" النيواقعية، نستشف رفضاً مطلقاً للعلاقات الدولية (وتالياً العلاقات بين البلدان الأوروبية) المبنية على أسس غير المنافسة الاستراتيجية إنما أيضاً تحقيراً للمشروع الأوروبي أو جهلاً له، وحتى نوعاً من التعالي المتعجرف في التعامل مع سداجة الأوروبيين بعد الحادثة، علماً بأننا نستطيع بالتاكيد أن نلومهم على سداجتهم لكننا نخطئ (إذا أخذنا بالاعتبار التأثير الثقافي للكاتب من بين أمور أخرى) في التقليل من شأن صفتهم التمثيلية.

وسادت النزعة الشكوكية نفسها لدى بعض المثقفين الأميركيين الأكثر اطلاعاً على شؤون القارة القديمة أو الأكثر تقبلاً لها. هكذا تساءل ستانلي هوفمن مثلاً ("نيويورك ريفيو أوف بوكس"، 27 أيار 1993) إذا كان يجب توديع أوروبا الموحدة أمام الاندماج الذي يسير بخطى حثيثة. وتحدث طوني جوت الذي لا يقل عنه حباً لأوروبا ("نيويورك ريفيو أوف بوكس"، 11 تموز 1996) عن "الوهم الكبير"، أسطورة أوروبا، والتي بدلاً من أن تحلّ مشكلات القارة القديمة، تزيد حسب رآيه من تعقيداتها. وتوقع جوت أيضاً هيمنة المانية على الاتحاد لكنها ستؤدي بنظره إلى جعل أوروبا أكثر نرجسية وانطواء على ذاتها. وليس مايكل إيغانتيف، الليبرالي والصدوق السابق لأوروبا، أكثر ليونة: "انتم الأوروبيين، الفئيم بعبء موازنة الدفاع على كاهل الأميركيين، وانطلاقاً من العداء للولايات المتحدة، تجزّونهم في الوحل" ("الإكسبرس"، 11 كانون الأول 2003) بنت أوروبا شاحبة في نظر اليمين واليسار في أميركا التي بدت بصحة جيّدة على امتداد التسعينات. لاحظ مايكل ليند (1995): "يبدو أن [الاتحاد] ينتقل من كونفيدالية ذات علاقات وثيقة تسيطر عليها فرنسا إلى اتحاد جمركي فضفاض جداً تسيطر عليه ألمانيا"، ونفى أن يكون المشروع مثلاً يُحتذى: "من الخطأ الاعتقاد أن الاتحاد الأوروبي نموذج سينتكرز في أماكن أخرى". في سبيل التعبير عن الابتهاج أو القلق أو في معظم الأحيان، في سبيل انتقاد بناء أوروبي سيئ التصميم ويشبه هرباً إلى الأمام جديراً بالاحتقار أكثر منه مشروعاً واعداً، يتكرّر الحديث عن أوجه الاختلاف بين أميركا وأوروبا إلى حدّ مثير للتعجّر: تشهد الولايات المتحدة من جديد ارتفاعاً في نموّها السكاني، وتدمج ملايين المهاجرين الجدد كل سنة وتحقق العمالة الكاملة وتحطم كل الأرقام القياسية في النمو، بينما تشهد أوروبا ركوداً في نموّها السكاني وتطرّد مهاجريها وتظهر عجزاً أمام البطالة أو تعمل على معالجتها بمعدّل عشرة أسابيع أقلّ في السنة، وتبدو وكأنّها تلهت وراء النمو الأميركي.

التحفظ والعداء

في المدة الأخيرة، بدأ أنّ هذه النزعة الشكوكية تتحوّل موقفاً أشدّ تحفظاً، لا بل عدائي بكلّ صراحة. كان تطبيق اتفاقات ماستريخت، خلافاً لتوقعات معظم المراقبين الأميركيين، وفي شكل خاص إطلاق العملة الموحدة، اليورو، مناسبة لإجراء مراجعة معمّقة جداً. إزاء مجموعة من المتحمسين نوعاً ما (سودرلاند 1996، والكر 1998) ومجموعة أخرى تشكك في فائدة اليورو الحقيقية بالنسبة إلى الأوروبيين، لا بل أهميته الملموسة بالنسبة إلى باقي العالم (فرانكل 1995، دورنبوش 1996، فريدين 1998)، تثير العملة الموحدة ما يشبه تمرّداً عدائياً في أوساط الاستابليشمنت الأميركي الذي يدور حول الحكومة الفيدرالية والجامعات. استنتج فريد برغستن (1997) أولاً بروز ثنائية قطبية نقدية حلّت مكان الهيمنة الأحادية للدولار، وتخوف من عودة عدم الاستقرار في السوق النقدية، رغم أنّه اعتبره احتمالاً بعيداً في ذلك الوقت. لكن بعد عامين، أصبح خطابه أكثر حدة: استنتج بروز نظام اقتصادي ثنائي القطب تجعله الخلافات السياسية والتجارية مصدراً للنزاع و"ينزل بخطرورة نحو الأزمة المفتوحة". وإذا "كان الاندماج الاقتصادي الأوروبي المثال الأكثر نجاحاً في التاريخ في مجال مأسسة التكافل"، فعدم الاستعداد الذي ساد عند بدء التداول باليورو يشكّل عنصر أزمة مهماً (1999). ودعا كوهن (1997) الأوروبيين إلى "ادراك أنّ المصالح الأميركية تتأثر مباشرة ببروز منافس محتمل للدولار". ووضع كاليو (1999)، الصدوق لأوروبا في شكل عام، الإصبع على نقطة حساسة جداً: في وقت كانت الأزمة الآسيوية والعجز المتنامي في الميزان التجاري الأميركي مصدرين مثيرين للقلق، "كان من شأن وجود اليورو في ذاته أن يجعل تمويل العجوزات الأميركية أكثر تكلفة في المدى الطويل". وذهب مارتن فلديستين (1997) إلى أبعد من ذلك: بعد أن نفى أن يكون لإطلاق اليورو تأثيرات إيجابية بالنسبة إلى أوروبا على الصعيد الاقتصادي، ندد بتحفظ مواطنيه عن وضع العملة الموحدة في خانتها الصحيحة، أي عملية سياسية في شكل خاص "ستبدل طابع أوروبا ويمكن أن تولّد نزاعات في أوروبا نفسها وكذلك مواجهات مع الولايات المتحدة". لم يتقبل مدير "ناشونال إنترست" في ذلك الوقت (خريف 1998) أن يخطأ أحد في هذه المزايدة: رأى في إطلاق اليورو خطوة عدوانية جداً تجاه التفوق الأميركي واعتبر أنّها تنذر بكلّ بساطة ب"موت الغرب". ما يستوقفنا في هذا الاضطراب الذي سببه إطلاق اليورو هو قراءة مطبوعة ب"سياسة القوة" حتى على الصعيدين الاقتصادي والمالي (كما يشدّد البعض).

لاحقاً هدأت النفوس عندما استنتجت أنّ اليورو لم يوّد الأثار الكارثية التي توقّعتها بعضهم. غير أنّ العداء الذي يظهره كار هو أوروبا الجدد لم يضعف، وانتقلت هذه الصفحة التي تركت أثراً دامتة نحو مسائل أخرى مناقضة للمبادئ نفسها التي كان الاتحاد يبنى عليها، وذلك باسم الدفاع عن الدولة - الأمة أو الديمقراطية.

وهكذا تصوّر هذه الأوساط أوروبا كتهديد للمصالح الأميركية سواء في النموذج ما بعد السيادة الذي تقدّمه أم في "القانون الدولي الجديد" الذي تجسّده وتروّج له: "نصف قارة هو الآن خاضع لحكم مجموعة غريبة من البيروقراطيين والقضاة الذين تدعّمهم بولاء مجموعات مصالح تمارس ضغوطاً لدى البيروقراطيين لاتخاذ قرارات مناسبة لهم ثم تقصد القضاة لضمان تنفيذ الحكومات الوطنية" هذه القرارات من (رايكن). ولا يتردّد جيفري كيمبالو (2004)، المسلّح على ما يبدو بنسخة أولى من الدستور الأوروبي أدخلت إليها لاحقاً تعديلات كثيرة، في القول إنّ الدستور هو "التحدّي الأخطر المطروح على النفوذ الأميركي في أوروبا" ومن شأنه أن يجرف حلف شمال الأطلسي في طريقه. الحذر والتيقّظ ضروريان في التعامل مع هذا الخطر: "الاتحاد الأوروبي هو مقمّم تيار أكبر يهدّد باجتياح الولايات المتحدة: دولنة القانون تطوّر سيئ جداً هو في شكل خاص من صنع أوروبا" (إيكلي 2004). ويشكك آخرون (أوسوليفان 2005) في قدرة الاتحاد على سدّ عجزه الديمقراطي ذات يوم لأنّ الديمقراطية مستحيلة برأيهم خارج مجموعة وطنية تتشاطر الثقافة نفسها واللغة نفسها. كتب فونت (2004) "في بعض النواحي، الاتحاد الأوروبي هو نموذج الحكم ما بعد الديمقراطي"، وتالياً النموذج المضادّ المثالي للدستورية الأميركية. وكيف لا يكون كذلك إذا كان وصف والتر ماكندو غال (2002-2003) صحيحاً: "أوروبا هي الآن قارة مستعبدة لدى بيروقراطيات نابوليونية تنظّم كلّ فعل يقوم به، أو كلمة يتلفظ بها رعاياها، قارة تتدمر عن حقّ من "العجز الديمقراطي" الذي أصابها، قارة غير معيئة إلى درجة أنّ عليها الاعتماد على يانكيز بارعين جداً في

إطلاق النار للحفاظ على صدقية النظرية الليبرالية للتاريخ. ويضاف إلى هذا فقدان الأخلاقيات الثقافية وانحسار ديموغرافي وكره متزايد للأجانب وركود اقتصادي!"

لكنه في شكل خاص خطاب محافظين جدد شبّان. ربما كان هناك انقطاع بين الأجيال، وربما كان هذا الانقطاع أشدّ وضوحاً في الوسط المحافظ منه في صفوف الليبراليين. يبدو المتقدمون في السن أقلّ قومية وكرهاً لأوروبا بقليل. لا شك في أنّ لديهم ميولاً بريطانية أكثر منه قارية واعتراضات على الاتحاد في ذاته أو على هذه أو تلك من سياساته. لكن هيملفارب (2003) متأثر ببورك، بينما يأسف كريستول (1992) لأنّ أميركا تتبع الثقافة الشعبية (pop culture) والمجالات الشعبية أكثر منه الثقافة الأوروبية الراقية: (high culture) ينبغي على قوّة عالمية تريد فرض الاحترام لها ألا تكتفي بإنجازاتها العسكرية، بل يجب أن تفرض أيضاً الاحترام لثقافتها. ومهما بلغ حجم الجمهور الذي تستقطبه الثقافة التي تصدّرها أميركا إلى مختلف أنحاء العالم، لا يمكن هذه الثقافة أن تفرض الاحترام لأنّها انسلخت عن التقليد الأوروبي العظيم. من النادر، لا بل الاستثنائي قراءة أفكار كهذه لدى المحافظين الجدد الأصغر سنّاً الذين يجهل معظمهم، والرئيس الحالي منهم، أوروبا وثقافتها.

تفكيك الاتحاد

والأخطر من أوروبا كنموذج هو أوروبا كفاعلة: المهادنة قويّة جداً إلى درجة أنّه "لو كانت هناك سياسة خارجية ودفاعية مشتركة في أوروبا لما ساندت تحرّكنا في العراق". ويستنتج هذا التفكير أنّ الاندماج الأكثر تقدماً يقود إلى نتائج سلبية حتماً. فقد كتب فونت (2004) في استنتاج منطقي: "يملي علينا الحذر كما المبادئ الميل لمصلحة الدول الأممية في أوروبا والتخلّي عن كلّ تشجيع إضافي للاندماج السياسي الأوروبي". كان كاتب الافتتاحيات في "دايلي تلغراف"، نويل مالكوم (1995) قد حدّر من أنّ أوروبا-الفاعلة لا تستطيع أن تحقّق وحدتها إلا ضدّ أميركا، معتبراً أنّ "العداء الجاحد للولايات المتحدة هو السمة الوحيدة التي تميّز سياسة خارجية توصف بالأوروبية". ويأخذ المشككون في أوروبا في الضفّة الأخرى من الأطلسي، على عاتقهم من جديد معارضة متجدّرة في واشنطن منذ سنوات كيسنجر على الأقلّ – معارضة وضع سياسة أوروبية مشتركة حيال الشرق الأوسط والتي يعتبرون أنّها ستكون حتماً مختلفة عن سياساتهم. مارتن فلديستين (1997) قلق جداً من إطلاق الأورو إلى درجة أنّه ينصح الحكومة الأميركية بأنّ "توضح جيداً أنّ علاقاتها مع الدول الأوروبية على حدة ستبقى قويّة جداً، وأنّه لن يُسمح لبروكسل بالتدخل في العلاقات بين واشنطن وكلّ من العواصم الوطنية في أوروبا". ولا شك في أنّ غومبرت (لينديستروم، ص. 61) أقرب إلى خطّ حكومته عندما يقول إنّ منذ أن سعت أوروبا إلى أن تتحوّل فاعلة مستقلة على الساحة الدولية، أصبح الدعم الأميركي لاندماجها مشروطاً بعدما كان كاملاً.

هكذا، وفي تغير جذري في المقاربة، برزت فرضيّة تفكّك الاتحاد الأوروبي كعملية متوقّعة ومرجوة. وظنّت واشنطن، التي واجهت صعوبة في أوروبا عشية حرب العراق، أنّها تستطيع أن تلعب لعبة "الصغار" ضدّ "الكبار" أو الأوروبيين "الجدد" ضدّ "القديم" أو "المحور الفرنسي الألماني" ضدّ الآخرين، في قلب قارة قديمة لم تنتفع في غالبيتها العظمى بالحجج الأميركية. وعندما قرّر بوش لاحقاً تعليق مساعدة الأوروبيين الذين رفضوا منح الولايات المتحدة حصانة ضدّ المحكمة الجزائية الدولية، بدت أوروبا الجديدة متجاوزة للحدود تماماً كالقديمة. ما وراء "الإرباك الجهازي" للاتحاد الذي يتمناه كار هو أوروبا الجدد ويُرَجَّع صداه داخل إدارة بوش، برزت الفكرة القائلة إنّ مصلحة أميركا من الآن فصاعداً هي في الدفع نحو تفكيك الاتحاد – برزت إذن مرّة على صفحات "ويكلي ستاندرد" التي هي دائماً في الطليعة في هذا النوع من التوجّهات. ويدعو كيمبالو (2004) علناً إلى "العمل مع أصدقائنا في أوروبا في سبيل كبح عملية الاندماج". ويعلن جون هلسمن من "هيريتادج فاوندیشن" أنّ "أوروبا قيد التوسّع وليس التعمّق هي من مصلحة أميركا" قبل أن ينصح واشنطن صراحة ب"تسجيل كل نقاط الاختلاف في الآراء بين الأوروبيين في سبيل استغلالها". ويستعيد بذلك، لكن مع تصلّب، موقفاً ثابتاً للاميركيين حول حدود أوروبا (التي تتردّد هي نفسها في رسمها)، لأنّه إذا كان علينا اختصار التوافق الذي يسود في الضفّة الأخرى من الأطلسي، يمكن القول إنّّه يؤيّد التوسّع إلى أقصى حدّ ممكن وصولاً إلى البلقان وتركيا وعلى الأرجح روسيا، ولا شك كل البلدان الأخرى الواقعة غرب الأورال، وحتى أميركا نفسها بطريقة أو بأخرى! أوروبا التي يعملون على بنائها جامعة، ولا تشمل أوروبا الوسطى والشرقية فقط بل أيضاً روسيا، وإلى حدّ ما الولايات المتحدة. المطلوب إذن ليس إعادة بناء كونيديرية مؤلّفة من أوروبا الغربية بل استبدال النظام السوفياتي والثنائي القطب" (كالكو 2001). بالنسبة إلى عدد من الأوروبيين، لا يخلو هذا التصرّو السخيّ جداً من بواعث القلق: هل سيسعى الأميركيون إلى نفخ المغلف لجعله ينفجر أم في قراءة أكثر رافئة، تحويل أوروبا مجرد مرادف للغرب للسيطرة عليها في شكل أفضل؟

لكنّ الاتحاد يحتفظ بأصدقاء في الولايات المتحدة، وليسوا بأصدقاء عاديين، حتى لو لم يكونوا كلّهم يحبّون الشيء نفسه في المشروع الأوروبي. ماندلبوم (المذكور آنفاً) معجب بطبيعته الاستشرافية وما بعد القومية. على النقيض، يتأسّف بريجنسكي (الذي هو أحياناً محبّ لأوروبا) على هذا المشروع لأنّه يدافع عن أوروبا-قوّة تحافظ على مكانتها، لا سيما في وجه روسيا. ويدعو تالياً إلى توسيع أوروبا وتعميقها ومنحها استقلالية في "وحدة سياسية وعسكرية مدعّمة" مبنية برسوخ على المحور الفرنسي الألماني الذي هو من مؤيديه. ويخالف المحافظين الجدد الرأي مؤكداً "لا شك في أنّ الولايات المتحدة تستطيع منع بروز أوروبا أكثر توحداً، لكنّ هذا سيعود بنتائج كارثية على استقرار أوراسيا وكذلك على المصالح الأميركية" (1997) حتى ولو كان يؤدّي إلى تآكل النفوذ الأميركي. وإذ يرغب بفارغ الصبر في بروز أوروبا-القوّة، يذهب إلى حدّ الإعلان في جملة لاهمه عليها الأوروبيون بقسوة (2002): "عسكرياً، القارة القديمة محميّة تابعة للولايات المتحدة" – وهي صيغة نستشف منها غموض مواقفه كقومي أميركي دائم ومحبّ لأوروبا في شكل متقطّع. لكنّ خطّه يبقى واضحاً ويزداد اعتراضاً على خطّ إدارة بوش والمحافظين الجدد: ينادي بأوروبا أكثر اندماجاً وقوّة "بحيث تتعلّم أميركا أن تتشاطر معها ليس الجمل فحسب بل أيضاً القرار". "غداة إعادة انتخاب بوش، كرّر على مسامعه قوله إنّّه "ما من شيء أؤمن بالنسبة إلى أميركا من حلفها مع الاتحاد الأوروبي". ما زال هناك أميركيون يقدرّون أوروبا، وسيبقى هناك الكثير، لكنّ صفوف واضعي الاستراتيجيات الأميركيين الذين يؤيّدون الاندماج الأوروبي أو لا يفضلون بوضوح بعض الأوروبيين على حساب آخرين، انحسرت إلى حدّ كبير .

إذا أخذنا كل بلد على حدة، يتبين أن ما من بلد يقلت من الآن فصاعداً من هذا الخطاب الغريب الكاره لأوروبا الصادر في شكل خاص عن أوساط المحافظين الجدد، وكأهم يستشعرون الأزمة المقبلة أم يسعون إلى تذكيتها. أبعد من الخطاب، المشكك في شكل عام والعدائي بكل صراحة أحياناً، تشكل بعض البلدان موضوع حملة حقيقية لتحقير الاتحاد الأوروبي في ذاته. عام 2003، قبل حرب العراق وبعدها، حطم كره فرنسا كل الأرقام القياسية. ففي الأوساط الأقرب إلى الإدارة الأميركية في شكل خاص، إنما ليس حصرياً، وجدت فرنسا نفسها محط انتقاد من النخبة وتحقير من الرأي العام وسخرية فظة من وسائل الإعلام. رُسمت لها صورة غريبة قائمة على افتراضات وجحود وجبن وغدر ونفاق، وارتفعت أصوات تطالب علناً بفرض عقوبات عليها، وأطلقت حركة شعبية لمقاطعة منتجاتها، ورسام الكاريكاتور الذين يشتهرون بتفضيلهم للصور الفولكلورية للأجانب، هاجموا بكل طيبة خاطر معتمر البيريه الباسكية التقليدية. بدأ أن القومية العدوانية وجدت عدواً على قياستها: بينما كان الجنود يشنون الحرب في العراق، كان المثقفون القوميون يهاجمون فرنسا.

لكن ما هو ذنب فرنسا؟ ذنبها الأساسي أنها خرجت عن الصف وتحدت إرادة القوة الأحادية القطب ونظمت، بالنسبة إلى من يشاطرونها موقفها المعارض، الرد القانوني والسياسي والفكري على الحرب. لاموا فرنسا على أمور كثيرة، في أفعال وأقوال كانت أحياناً قابلة فعلاً للنقاش، لكن أيضاً في تدفق غير معقول من الاختلاقات والنيات الخيالية. لكن الأساس تمحور حول كره عميق لخطابها وقدرتها على بلورة موقف مناهض للحرب، ليس فقط في الداخل ولدى الأوروبيين الآخرين بل أيضاً في العالم بأسره، وتالياً موقف مناهض لأميركا وصولاً إلى عرضها الفوري لقوتها الكلية. كانت فرنسا مصدر إحراج ليس فقط لأنها كانت تقول ما يفكر فيه كثر لكنهم يعجزون عن التعبير عنه أو لا يجروون، بل أيضاً لأنها كانت تقول ما يفكر فيه عدد كبير من الأميركيين ولا يرغبون في الإقرار به بينما كانت بلادهم تستعد لشن حرب. كانت فرنسا تزج الأميركيين لأنهم كانوا يسمعونها وكانت تربكهم. عبر التنديد بفرنسا، كانت أميركا في الواقع تنبذ جزءاً من ذاتها، ذلك الجزء الذي شكك في أسباب النزاع وتحفظ حول شرعيته وأقلقه احتمال اندلاعه. إنه الصوت الذي يُسكته كل بلد يستعد لخوض حرب. تكلمت فرنسا عن أميركا التي صممت، وقد دفعت الثمن.

بطبيعة الحال، وجد كره فرنسا مناصريه الأبرز في الأوساط الأقرب إلى الإدارة الأميركية، لا سيما في صفوف المحافظين الجدد الذين كانوا يحاربون، من خلال فرنسا، عدوهم الأساسي: الدولانية الليبرالية والمؤسسية. اعتادوا على ذلك منذ زمن بعيد، ولم تكن المسألة العراقية بالنسبة إليهم سوى فرصة إضافية لشن هجوم عنيف على فرنسا، وهو أمر يبرعون فيه كثيراً. على الصعيد الفكري، تابع هيلمفارب حملته القديمة على "حقبة الأنوار" على الطريقة الفرنسية التي وصفها بالملحدة والعدمية وغير الأخلاقية. وتهجم فلديستين على ملهمة يورود عدائي، وهو غلاند على بلد يجرو على المناداة بالعودة إلى تعدد القطب، وسافير على شخص شيراك، وكومنتاري على بطله الاستثناء الثقافي... لكن الحملة تجاوزت هذه الأوساط إلى حد بعيد وانتقلت عدواها إلى كتاب افتتاحيات هم في العادة أكثر اثراً. ولاحقاً، شكلت بعض المسائل (مثل القرار 1559 حول لبنان) نقاط اتفاق محدود في علاقة لا تزال عاصفة. ذهبت فرنسا بعيداً في التحدي وأميركا في كرهها لفرنسا (وفي معرض هذا الأمر، حقق الطرفان مكاسب نوعيّة في الشعبية) إلى درجة أن أي عودة إلى الحالة السويّة تتطلب وقتاً ولن يكون اكتمالها سهلاً. كي تكون المصالحة ممكنة، يجب أن تهدئ فرنسا اللعبة وتظهر تعاوناً أكبر حيث يمكنها ذلك. أما بالنسبة إلى أميركا، فستكون الكلفة أكبر: للاقتراب من فرنسا من جديد، يجب أن تتصالح أولاً مع ذلك الجزء في الداخل الذي ظننت أنها تستطيع التكرار له عبر الإشارة إلى فرنسا كعدو.

في الواقع نجحت فرنسا في أن توجه نحوها مشاعر أميركا السلبية تجاه أوروبا، وتنقلها إلى مستوى لم يشهده قط تاريخ العلاقات بين البلدين. لكن فرنسا غادرة وألمانية مخيبة للأمال، وإذا كان الحقد الذي تكنه أميركا لفرنسا أقوى، فعدم الرضى الذي تسببه ألمانيا له عواقب أشد خطورة" (ليندستروم، ص 47). وإذا كان التبسيط جائزاً، يمكننا القول إن كره فرنسا دوى مثل صاعقة قويّة بينما الشكّ حيال ألمانيا قديم ومستتر وعميق، وفي النهاية أشد خطورة بكثير على مستقبل العلاقات عبر الأطلسي.

الكره لإلمانيا

منذ إعادة توحيد ألمانيا، تبدلت مكانتها. تسبب التشوش في ذهن جايمس كورث (1991) الثاقب دائماً، والذي يتردّد في توقع أي ألمانيا ستفرض نفسها في النهاية بين ثلاث "ألمانيات" براها تبرز من أنقاض جدار برلين: ألمانيا بون هي أميركية، وألمانيا بروكسل أوروبية غربية وألمانيا برلين أوروبية وسطى وشرقية. ويعتبر - لكنه على الأرجح مخطئ حتى الآن - أن الأخيرة هي التي ستفرض نفسها، مما يثير قلقه لأن "أوروبا الوسطى والشرقية مشحونة جداً بالتاريخ إلى درجة أنها اكتسبت عادة مزعجة تتمثل بتصدير هذا التاريخ. "لكن بعد التوحيد، تفرض قراءة ل"سياسة القوة" الأولية نفسها، ويرجع مرزهايمر صداها قائلاً إنه لا يخشى الهيمنة المحتومة التي ستفرضها جمهورية برلين على باقي أوروبا. ويتبعه كثر في هذا التوقع حتى لو لم يكونوا يشاطرونه في معظم الأحيان ميله إلى قبول هذا السيناريو. ونستشف بوضوح أكبر عند هؤلاء جرعة كبيرة من الكره لألمانيا.

في المقابل، يعتبر القوميون الجدد في شكل خاص أن ألمانيا أخرى، جاحدة، مهادنة، ترفض زيادة موازنتها العسكرية وتنتقد الهيمنة الأميركية ستبرز وتفرض نفسها. حتى قبل سقوط جدار برلين، نشرت مجلة "ناشونال إنترست" (خريف 1989) بقلم جيفري هرف، خطاب هجاء حقيقي لليسار الألماني حيث اتهمه بأنه "خبير نهائياً" لمصلحة الغرب بسبب نزعه المهادنة ورأيه المؤيد لغورباتشيف. ونشرت المجلة نفسها (صيف 1991) مقالاً لاذعاً آخر، لكن هذه المرة بقلم بروفيسور لندي، ينتقد بعنف موقف ألمانيا من حرب الخليج الأولى: "تضع ألمانيا ذات الاهتمامات المحلية إلى أقصى الحدود، مصالحها الوطنية الضيقة فوق مصالح أوروبا والعالم الحر". وأتهم الكاتب الذي تناسى الصعوبة التي واجهها بوش الأب في إقناع مجلس الشيوخ الأميركي بأحقية هذه الحرب، والجدل الذي كان قد بدأ لتوه حول إرسال قوات ألمانية إلى الخارج، والصعوبات التي كانت ألمانيا تواجهها في تحقيق وحدتها في ذلك الوقت - أنهم الكاتب ألمانيا ب"الافتقار إلى الشجاعة والمخيلة"، وبالسير وراء حلم أوروبا فيديالية من شأنها أن تهدئ الاتحاد السوفياتي وتثير نفور أميركا وتحول في النهاية "كثلة حمائية، نرجسية، مهادنة ومستعدة لأي شيء كي تصبح شريكة تجارية للاتحاد السوفياتي". وصفت صحافية في "ول ستريت جورنال" (شليز، أيلول-تشرين

الأول (2004)الاقتصاد الألماني بأنه متحجر كليا وواهن بسبب "الخصومات السياسية وآثار النيونازية والبطالة المتزايدة والعجز عن الابتكار وارتفاع عدد المتقدمين في السن وتساهل السلطات، وبلا شك، دولة رعاية ثقيلة الوطأة . "ومنذ وقت قصير، نشرت المجلة نفسها مقالاً لاذعاً آخر (سيمون-نيتو، -2002 2003) ضد إعادة انتخاب المستشار شرودر الذي وُصف بأنه "عائق أساسي أمام التحديث الضروري للاقتصاد والمجتمع الألمانيين"، وأعلن المقال أنه منذ الآن فصاعداً "الأبواب مفتوحة في وجه كل الشياطين."

"الشياطين" حاضرة دائماً عندما يتعلّق الأمر بألمانيا. رغم الانتقادات القويّة التي وُجّهت إليها، تعرض مقالات جايكوب هيلبرون (1994، 1996 و2000)، وهو أستاذ في جامعة جورجتاون تحوّل صحافياً، نظرية ثابتة: هناك عودة مقلقة للقومية الألمانية من نتائجها "أوروبا" متألّمة" بدلاً من ألمانيا "متأوربة"، "لطالما سعت ألمانيا إلى إعطاء الأولوية لمصالحها الوطنية"، يتضاءل تعلّق الألمان بالمؤسسات الأوروبية يوماً بعد يوم، الاستراتيجية الألمانية الجديدة هي في إرغام الاتحاد الأوروبي على التطلّع نحو الشرق والشمال (وليس نحو الغرب والولايات المتحدة)، بهدف إدماج بلدان أوروبا الوسطى في حلف شمال الأطلسي إلى خلق نطاق صحي حول روسيا، ألمانيا في طور تشكيل منطقة نفوذ تابعة لها في الشرق، وأخيراً وليس آخراً، "انضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي سيقود إلى "أنشولوس" [وحدة] بحكم الأمر الواقع بين البلدين". وعام 1996، وجد هيلبرون عند كتاب الافتتاحيات التابعين لليمين الألماني الجديد والذين يبلغ في تقدير نفوذهم "كراً عميقاً لغربنة ألمانيا تحت التأثير الأميركي، وفي شكل أدق كراً للولايات المتحدة". وعام 2000، وجد الشيء نفسه لدى الروائيين الألمان مؤكداً أنّ "مشاعر العدا للغرب التي تلهم أهل الأدب الألمان تتخطى الانقسام بين اليمين واليسار". واعتبر أنّ الروائيين الألمان الذين يستحوذ عليهم تاريخهم الخاص، يرفضون الغرب و"يحتقرونه". غالباً ما كانت ردود الفعل على هذه الاتهامات الخطيرة عنيفة عن حق. لكن تجدر الإشارة إلى أنّه من الصعب أن نجد في المجالات الكبرى للاستابليشمنت السياسي الأميركي، وفي مجلات اليمين القومي الجديد في شكل خاص، تعليقات إيجابية بعض الشيء تجاه ألمانيا أو حتى متفهمة لها.

ولم يكن موقف الأخيرة في المسألة العراقية، ناهيك بالتصريحات المتجاوزة للحدود أحياناً الصادرة عن بعض المسؤولين الألمان خلال الحملة الانتخابية التي سبقت الحرب، خطوة في اتجاه تهدئة النفوس. لاحقاً بذل البلدان جهوداً لإطلاق الحوار من جديد بينهما لكنّ شعوراً بالحدّ أشدّ قوّة وتكتماً على الأرجح يؤثّر من الآن فصاعداً في العلاقة الثنائية بينهما. في تموز 2004، نقلت الصحافة الألمانية عن مسؤول أميركي قوله في جلسة خاصة: "لم يحن الوقت بعد لتطالب ألمانيا بعضوية دائمة في مجلس الأمن."

علاوة على مشكلاتهما الخاصة، تبذل فرنسا وألمانيا جهوداً حثيثة لتشكيل المحور الذي يقود الاتحاد الأوروبي إلى المكان الذي لم يعد الأميركيون واثقين جداً من أنّ عليه بلوغه. وانضمت إليهما إسبانيا حيث فاز الحزب الاشتراكي في الانتخابات على أساس برنامج يأتي في طليعته قرار سحب القوات الإسبانية من العراق، الأمر الذي يُقدّ على الفور. في المقابل، اختارت أميركا "التي اعتبرت لفترة طويلة أنّ بريطانيا العظمى هي عدوّها الأول في العالم" (فرومكين 1998)، طوني بلير حليفها الأمثل. بلغ الالتقاء بين بلير وكلينتون مستوى غير مسبوق إلى درجة أنّ الرئيس الأميركي بدا في نهاية ولايته كأنّه طبّق حرفياً "الطريق الثالث" الذي نادى به رئيس الوزراء البريطاني. في المقابل، عمل كلينتون جاهداً على تسوية النزاع الإيرلندي وإعداد اتفاق "الجمعة العظيمة" عبر ممارسة ضغوط على الفصائل المختلفة وإرسال السناتور السابق جورج ميتشل للاضطلاع بدور وسيط، مما سهّل التوصل إلى اتفاق.

كانت مواقف بلير حول أفغانستان ثمّ العراق والتي أثارت أحياناً انتقادات حادة في لندن تتهمه بالتبعية، محطّ ترحيب من المحافظين الجدد الذين تخطّوا كرههم التقليدي لحزب العمّال وكادوا يعتمدونه (بعدما حقّق بلير نفسه انزلاقاً واضحاً نحو الوسط) كواحد من أحزابهم. وليس كونراد بلاك (1999) الذي يموّل منشوراتهم أكثر لطفاً منهم في التعامل مع المشروع الأوروبي، ويفضّل إقصاء بريطانيا عن القارة القديمة وضمّها إلى "اتفاقية التجارة الحرّة في أميركا الشمالية" (نافتا)، أو كما يقترح أحياناً كارهو أوروبا في الضفّة الأخرى من بحر "المانش"، ضمّها إلى منظمة أنغلو فونية بقيادة أميركية.

تفيد أوروبا "الجديدة" من مرحلة عفو: هناك ميل كبير إلى مسامحتها على كلّ عاداتها السيئة إلا مظاهر العدا للسامية. وافقت بولونيا على إرسال جنودها إلى العراق، وقدمت الجمهورية التشيكية أراضيها لتدريب الفرق (الهزلية) من المنفيين العراقيين. وستستقبل أوروبا الشرقية، بحكم قربها من مسارح التدخّل المحتملة، قواعد أميركية جديدة. هكذا يكون الأوروبيون "الصالحون!" أما تركيا، حتى لو لم تنجح حكومة أنقره بإقناع برلمانها بالسماح بمرور المدرّعات الأميركية باتجاه بغداد، فما زال بوش يفكر في أن يفتح لها عنوةً بوابة الدخول إلى أوروبا.